https://doi.org/10.17656/jlps.10153

أسس نظرية الإعتراف لحل اشكالية التنوع في الدولة المعاصرة

أ. د. رعد عبدالجليل مصطفى الخليل١ م. م. عماد احمد مولود٢

١: قسم العلوم السياسية/ كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – اربيل- اقليم كردستان العراق.
٢: قسم ادارة الأعمال/ المعهد التقني الاداري، جامعة بوليتكنيك – اربيل- اقليم كردستان العراق.

المقدمة

تتميز تركيبة معظم دول العالم بغلبة الطابع التنوعي على الطابع التجانسي. وتشير الدراسات الى أن ٩% فقط من دول العالم تتميز بالتجانس بينما تتسم ٩١% منها يغلب عليها التنوع العرقي و الثقافي [(1)]. و عليه فالتنوع هو الأساس بينما التجانس أو التماثل هو الاستثناء. لكن مهما كان الاختلاف قائما بين فئات المجتمع سواءا من الناحية الكمية أو النوعية، فإن الدولة ملزمة باتخاذ تدابير و سياسات لبناء قواعد مشتركة بين الجماعات التي تتكون منها و ذلك لتحقيق الاستقرار من خلال تبني سياسات و ادارة ناجحة.

وقد وردت عدة نظريات لمعالجة اشكالية التنوع في الدولة المعاصرة بعضها أُحادية الطابع كنظرية الدولة – الأمة و أخرى تعددية الطابع كنظرية الاعتراف. النظريات التي لها طابع أُحادي تقوم على أساس ايجاد هوية واحدة و ثقافة مشتركة تجمع بين الجماعات الثقافية و الاثنية و الدينية المختلفة في اطار سلطة مركزية تجمع حولها بقية الجماعات و الثقافات، وغالبا ما تشكل هوية الأغلبية و ثقافتها مرجعية بالنسبة للأقليات و الجماعات الثقافية و الاثنية الأخرى. بينما تقوم نظريات التعددية على أساس الاعتراف بالتنوع الثقافي و التعدد الهوياتي دون أن تكون هناك غلبة لثقافة جماعة ما باسم الأغلبية على ثقافة الجماعات الأخرى. و بذلك تحتفظ كل جماعة على هويتها و ثقافتها و تشارك في السلطة مع بقية الجماعات الأخرى في اطار سلطة لامركزية موزعة على مختلف الجماعات الثقافية و الاثنية في المجتمع. تُعد نظرية الاعتراف أحد أبرز النظريات التعددية التي عالجت قضايا التنوع في الدول المعاصرة.

[(1)] بهاء الدين مكاوي محمد، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، مركز الراصد، الخرطوم، ٢٠٠٦،ص ٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في تركيزه على أحدث النظريات التي جاءت لمعالجة اشكالية التنوع في الدولة المعاصرة و التي تمثلت في نظرية الاعتراف بتشعباتها المختلفة كما وردت عند منظريها.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى التعرف على ماهية نظرية الاعتراف و مفاهيمها و أدواتها في معالجة قضايا التنوع الثقافي و الاثني و الهوياتي في الدول المعاصرة و تقييم أوجه نقاط القوة و الضعف فيها.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث الرئيسية في الاستفسار حول ماهية نظرية الاعتراف، و تتفرع من هذه المشكلة الأسئلة الآتية : ماهي أبعاد نظرية الاعتراف ؟ و ماهي أشكال الاعتراف ؟ و هل الاعتراف يتضمن الجانب الرمزي وحده أم يشمل الجانب المادي أيضا ؟ وماهي علاقة الاعتراف باشكالية التنوع في الدولة المعاصرة ؟

فرضيات البحث :

بغية معالجة هذه الاشكاليات نفترض ان للاعتراف دلالات واسعة و شاملة لا تقتصر على الجانب السياسي وحده، و إنما يشمل الجوانب النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية أيضاً وذلك لأن اشكالية الاعتراف ذاتها هي اشكالية التنوع على المستوىالسياسي و الاجتماعي و النفسي و الاقتصاديو الثقافي.

منهج البحث :

لتغطية الأبعاد المختلفة لنظرية الاعتراف ارتأينا الاعتماد على عدد من المناهج العلمية كل منها يغطي جانب معين من نظرية الاعتراف ؛ منها المنهج التاريخي الذي يغطي الأبعاد التاريخية لبروز و تطور مفهوم الاعتراف، والمنهج الوصفي الذي يركز على وصف دلالة الاعتراف و منهج تحليل المضمون الذي يتطرق الى تحليل مضمون نظرية الاعتراف كما وردت عند منظريها.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

خطة البحث :

تتوزع خطة البحث على مقدمة مع ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول : تطور نظرية الاعتراف و مفهومه.

المطلب الأول : جذور نظرية الاعتراف و تطور دلالته.

المطلب الثاني : مفهوم الاعتراف بين السياسة و الهوية.

المبحث الثاني :سيكولوجية الاعتراف و ازدواجيته و أشكاله.

المطلب الأول : البعد السيكولوجي لمفهوم الاعتراف .

المطلب الثاني :جدلية مفهوم الاعتراف وازدواجيته.

المطلب الثالث:أشكال الاعتراف.

المبحث الثالث : الاعتراف بين العدالة و التقييم

المطلب الأول : الاعتراف بوصفه قضية عدالة.

المطلب الثاني : تقييم نظرية الاعتراف.

و بعد الاستنتاجات التي وردت في نهاية البحث إشارة الى المصادر التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث.

المبحث الأول : تطور نظرية الاعتراف و مفهومه :

يتضمن هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول يتناول جذور نظرية الاعتراف و تطور دلالته، و المطلب الثاني يتناول مفهوم الاعتراف بين السياسة و الهوية.

المطلب الأول : جذور نظرية الاعتراف و تطور دلالته :

واكبت نظرية الاعتراف نظرية التعددية الثقافية للتعامل مع التنوع الثقافي لطرح الاسس النظرية لحلاشكالية حقوق و حريات الأقليات و الجماعات الثقافية المختلفة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، ومن ثم كيفية تعامل الدولة مع هذه الجماعات، وامتزجت دلالات الاعتراف بدلالات التعددية الثقافية. لذلك كان الاعتراف مطلب أساسي من مطالب

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

التعددية الثقافية [١]. وان التعددية الثقافية ترى أن احترام التنوع ينبغي أن يعبر عنه في صورة الاعتراف الرسمي من قبل الدولة [٢].

وقد نحى مفهوم الاعتراف منحى قائماً بذاته الى أن تحول الى نظرية مستقلة عن مفهوم التعددية الثقافية و ذلك بفضل جهود مفكرين و فلاسفة كبار لهم مرجعيات فلسفية و سياسية و سيكولوجية و اجتماعية مختلفة أبرزهم (بول ريكور) و(تشالز تايلور) و (اكسل هونيث) و (نانسي فريزر) وغيرهم ممن تناولوا اشكالية مجتمعات متعددة الثقافات و الأعراق. هكذا " أصبح مفهوم الاعتراف براديغما قائماً بذاته، يستجيب للدينامية السياسية المعاصرة باستدماجه، ضمن آليات التحليل، لمفاهيم جديدة كالهيمنة الثقافية، و عدم الاعتراف، والاحتقار الى جانب المفاهيم التقليدية كصراع المصالح و الاستغلال و إعادة التوزيع، بحيث أصبح هذا المفهوم الذي هاجر من الفلسفة الى العلوم الاجتماعية، أداة لمساءلة التحولات المجتمعية في أبعادها الاجتماعية و السياسية و الأخلاقية ومفتاحاً لفهمها حسب " نظريات الاعتراف " المختلفة " [٣]. هذا من الناحية النظرية.

أما من الناحية العملية، وجنبا الى جنب تطور مطالب العدالة الاجتماعية في العالم المعاصر ؛ " اكتسب مفهوم الاعتراف أهمية كبرى في حياة الأفراد و الجماعات و الأقليات، و لوحظ ان العديد من الدول أعادت تشكيل سياساتها العمومية في أفق إدماج واقع التنوع الثقافي، فأصبح الاعتراف مقولة مركزية في السياسة و القانون و الفلسفة، و بيان ذلك أن العديد من المنظرين و المشتغلين بقضايا الفلسفة السياسية يذهبون الى اعتبار الاعتراف (برادايم) نموذجا ارشاديا جديدا للسياسة يعوض نموذجا قديما للعدالة التوزيعية، و بشكل خاص أصبح " الصراع من أجل الاعتراف " هو برادايم الصراعات السياسية و الاجتماعية منذ أواخر القرن العشرين. فالمطالبات التي تسعى الى الاعتراف باختلاف (الهوية، الثقافة، الدين، الجنس) هي الآن مصدر كثير من الصراعات في العالم، بل انها الأكثر صعوبة على مستوى تدبيرها " [٤].أما الصراعات التي تدخل في

---

[1] د. نادر كاظم،خارج الجماعة - عن الفرد والدولة و التعددية الثقافية،دار السؤال،بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص ١٣٨.

[2] المصدر نفسه، ص ١١٢.

[3] الحسن أسويق، سياسة الذاكرة و سؤال الاعتراف، الهوية و الذاكرة و مسارات الاعتراف، أعمال الندوة الدولية، اشراف و تنسيق، عبدالسلام بوطيب، عز العرب قرشي، مكناس، المغرب، ١٤، يناير، ٢٠١٧، ص ٩١.

[4] ابراهيم مجيديلة، براديغم الاعتراف : المفهوم و المسارات، مجلة يتفكرون،، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، الرباط، المغرب، العدد ٤، صيف ٢٠١٤، ص ٩٤.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

صلب عملية الاعتراف فنذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر صراع اقليم اكردستان مع بغداد، و صراع اقليم الباسك مع حكومة مدريد الاسبانية، والصراع الدائر بين السود و البيض في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

وفي ظل كل هذا نتسائل ما هو الاعتراف ؟ وكيف نشأ و كيف تطورت دلالته ؟ وما هي أشكاله ؟ وماهي النتائج المترتبة على الاعتراف أو عدم الاعتراف ؟ وما هي أهمية الاعتراف ؟ وما هي مسلماتها الأساسية ؟ وما علاقة الاعتراف بالتنوع الثقافي ؟ وما هي النظريات التي جاءت لمواجة معضلة الاعتراف من قبل الدولة و الجماعات ؟

أولاً : الاعتراف لغةًو اصطلاحاً:

يفيد مصطلح الاعتراف معاني متتعددة حصرها بول ريكور في خمسة معان وذلك بالاعتماد على المعاجم الفرنسية والتي تتضمن : [1]

١ – التعرف على الشيء في الذهن، بحيث يرتبط التعرف بالمعرفة.

٢ – القبول، اي القبول بالشيء بوصفه حقيقياً.

٣ – المعنى الذي يفيد التصريح و الاعلان و الإقرار.

٤ – المعنى المتعلق بالتعرف من اجل الاعتراف، أي الاعتراف بما هو امتنان و مكافأة، ويكون المكافأ هو الشخص الذي تسلَّم علامات الامتنان.

٥ – ومن المعنى الرابع يظهر المعنى الذي ذهب اليه الفيلسوف الألماني هيجل، و الذي يُعد مؤسسا لمفهوم الاعتراف وهو المعنى الخاص بالنضال أو الصراع من أجل الاعتراف.

بهذا المعنى يشير مصطلح الاعتراف الى الابعاد الفلسفية لعملية التعرف و المعرفة والحقيقة، كما ويفيد الاعتراف المعنى السيكولوجي و الاجتماعي الذي يتضمن الاقرار و الامتنان، وأخيرا المعنى الاجتماعي – السياسي الذي يفيد الصراع من أجل السلطة المنزوعة من الاعتراف. أما و في سياق التنوع الثقافي و في اطار العلاقة بين الذوات في المجتمع، فيرتبط مصطلح الاعتراف بدلالة الهوية والاختلاف بحسبما يعتقد (بول ريكور) ان طبيعة الوضع الاجتماعي المرتبط

[1] د. الزواوي بغورة، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠١٢ ص ٢٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

بالاختلافات الثقافية ليس سوى نمط واحد من العديد من أنماط الاعتراف المتبادل. من هنا انطلق تمييز(ريكور) من اختلاف معاني الاعتراف التي تتلخص في : [1]

- الاعتراف بما هو هوية تحديد أي شيء.
- الاعتراف شهادة للذات بوصفها فاعلاً مسؤولاً.
- التأكيد على الذات و التفاعل المتبادل.

أما في اللغة العربية ومن خلال الاشارة الى المعاجم العربية و القرآن الكريم كما يبين الباحث (د. الزواوي بغورة) فإن مصطلح الاعتراف يدل على مختلف معاني الاعتراف، و تميزت اللغة العربية بمعاني أساسية ومنها : السؤال،الصبر، الإذلال، المعروف، المنكر، العدل، الإنكار، النزاع، التعارف، الاعتراف المتبادل [2]. من هنا يتضح التقارب اللفظي لمصطلح الاعتراف بين اللغتين الفرنسية و العربية. كما وقد ورد في (معجم لالاند الفلسفية) معنى الاعتراف بمعنى التعرف على شيء ما،الحقيقة،التسليم، تحديد الهوية...[3].

ثانياً : الاعتراف مفهومه و تطوره :

تعود اشكالية مفهوم الاعتراف الى فحوى الاعتراف ذاته فهل هو سياسة ؟ أم علاقة ؟ أم موقف ؟ أم عملية ؟ أي ان اشكالية الاعتراف تعود الى تضارب الرؤى و التصورات حول هذا المفهوم. فقد انطلق الخطاب المعرفي المعاصر حول هذه المسألة من سياقات بيئية و نزاعات فكرية مختلفة، الأمر الذي فرض صراع بارادايمي أو نموذج ارشادي . لكن رغم ذلك هناك اتفقا سِلس يتجلى في التخريج السيكو – سوسيولوجي لسؤال الاعتراف على اعتبار انه تعبير عن كينونة مستقلة للذات في علاقاتها بالآخر، لكن هذه الاستقلالية الذاتية مطلب داخلي تقتضيه فطرة الانسان التواقة الى الحرية و تحقيق الذات. يحتاج الاعتراف أيضا الى تعضيد مؤسساتي ينظم

---

[1] نقلا عن محمد أمين بن جيلالي، مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر تحليل البنية الثقافية و الاقتصادية للاعتراف، مجلة الباب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، العدد ١١، سنة ٢٠١٧، ص ٩٨.

[2] انظر التفاصيل د. الزواوي بغورة، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، المصدر السابق،ص ٣١،ص ٢٢، ص ٣٠.

[3] اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة، د. خليل احمد خليل، منشورات عويدات، باريس – لبنان، ط ٢، ٢٠٠١، ص ص ١١٨٠ – ١١٨١.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

إجراءاته و يضعه في مساره الصحيح. هذا الخط السديد بدوره يمنع الاعتراف من الانزلاق نحو الاختلاف غير المؤسِس الذي يُنتج التطرف و اللاعدالة و الاستبداد و العنف [1].

تأريخياً يمكن القول ان قضايا الاعتراف من قبيل التعرف و المعرفة والحقيقة وما الى ذلك تناولتها الفلسفة اليونانية القديمة في اطار الفلسفة التأملية البحتة. اذ برز مبدأ الاعتراف في الاطار الفلسفي عند(أفلاطون) عندما " بحث عن مضمون الحقيقة في اطار العلاقة بين عالم التصورات / عالم المثل و عالم الاشياء / عالم الحسوس في اطار مفاهيم التجسد، و الدهشة، و التذكر. فالاعتراف عند (أفلاطون) صيغ على أساس أنه فعل الذهن، أي أنه معرفي من باب أنه إدراك لذكريات سبق معرفتها و تحتاج الى إعادة التعريف عليها، ومنها اشتق الفعل الأول " عرف " و الفعل الثاني : اعترف " أي أعاد معرفتها، ومنه تشكل مصطلح الاعتراف الذي هو في الأساس معرفي وصيغ في إطار نظرية المعرفة [2]. من هذا المنطلق استمر البحث عن قضايا المعرفة و الحقيقة ضمن المباحث الفلسفية على مر تاريخ الفلسفة القديمة و الوسيطة و الحديثة و المعاصر.

إلا ان معاودة الاهتمام بمفهوم الاعتراف ضمن مباحث الفلسفة السياسية و الاخلاقية في العصر الحديث وفي الاطار السوسيوجي – التاريخي يعود الى الفيلسوف الالماني (هيجل) وذلك عندما حلل طبيعة العلاقة بين السيد و العبد. حيث يظهر الاعتراف عند هيجل عندما يشهد التاريخ صراعا ينتهي بظهور السادة و العبيد. فتاريخ الانسانية لا شيء غير تطور هذه العلاقة بين السادة و العبيد : في المرحلة الأولى، يجب على الانسان أن يتجاوز وضعه الحيواني عن طريق الرغبة، و حتى تكون الرغبة متأصلة انسانيا عليها أن تتناول ما ليس كائنا، أما في المرحلة الثانية، فيخضع طلب الاعتراف لمنطق صراع وليس لمنطق تبادل، في الوقت الذي أطلب فيه الاعتراف من الآخر، وهو بدوره يطلب مني ذلك، فلا نستجيب لهذا الطلب بالتبادل. في المرحلة الثالثة، يخرج أحد الطرفين منتصراً و الآخر منهزماً، أحدهما سيد والآخر عبد. أما العبد فتخلى عن وضعه

[1] محمد أمين بن جيلالي، مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر، المصدر السابق، ص ص ٩٥ – ٩٦.
[2] د. عبدالقادر مالفي، هبرماس : مبدأ الاعتراف القاعدة الذهبية للسلم، مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية، العدد، ٨، جامعة وهران ٢، الجزائر، جانيوري، ٢٠١٨، ص ص ١٢١ – ١٢٢.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الانساني لصالح وضعه البيولوجي لأنه فضل الحياة على الاعتراف. وأما المنتصر فحرم لأنه حظي بالحياة والاعتراف [١].

فـ (هيجل) أعطى دلالة أخلاقية لمفهوم الاعتراف في اطار فكرة الصراع الاجتماعي وذلك عندما استعادة نموذج الصراع الاجتماعي الذي أدخله (مكيافيللي) و (هوبز) على الفكر الفلسفي بالمجتمع و أعطاه صياغة نظرية تسمح بارجاع النزاعات الانسانية لا الى غريزة حفظ البقاء الفردي، بل الى دوافع أخلاقية [٢].

هكذا يقرأ (هيجل) تاريخ تطور المجتمعات الانسانية في اطار فكرة الصراع على السلطة التي تخفي واقعة الاعتراف. أما الصراع فيكون بين الطرفين احدهما يهدف للبقاء و نيل الاعتراف معاً من الآخر، و الآخر لا يهمه غير البقاء دون الاعتراف.

المطلب الثاني : مفهوم الاعتراف بين السياسة و الهوية :

استندت نظرة (هيجل) للاعتراف الى فرضية أنانية و عدوانية الطبيعة البشرية وهي نفس نظرة (مكيافيلي) و (هوبز) وغيرهم ممن رأوا ان الذات الانسانية تشكل خطراً على باقي الذوات الأخرى لذا يبقى عليها أن تناضل من أجل البقاء [٣]، و الوجود. الا ان (تشارلز تايلور) هو الذي عدل وجهة النظر هذه من خلال النظر الى الآخر كونه ضروري لبناء علاقة قائمة على أساس الاعتراف المتبادل القائم عبر الحوار بدلاً من النزاع بين الطرفين. لذلك يُعد(تايلور) من أهم من ساهم في تحديد الحوافز الأخلاقية لسياسات الاعتراف. وقد لاحظ تمظهرها في حركات متعددة : قوات وطنية، ومجموعات تمثل للأقليات أو مجموعات نسائية. وتعبر هذه عن

---

[1] نقلا عن جناة بلخن، المسار الفلسفي للاعتراف عند بول ريكور،مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات و الأبحاث، الرباط، مغرب، العدد ٤،صيف، ٢٠١٤،ص ص ٩٢ – ٩٣.

[2] اكسل هونيث، الصراع من أجل الاعتراف : القواعد الأخلاقية للمآزم الاجتماعية، تعريب د. جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ص ١٦.

[3] حنان دحماني، نظرية الاعتراف كبراديغم لتغيير المجتمع : اكسل هونيث أنموذجا، مجلة دراسات كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة ٢، الجزائر، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ٢٢٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

درجات متفاوتة إما عن حاجة ملحة أو ضرورة الاعتراف يكون الهدف الأساس منه تعويض نقص أو تصحيح تصور [١].

ابتداءا ينقل (تايلور) مفهوم الاعتراف من سياق الصراع الدموي الى سياق الحوار السلمي. لأنه يرى أن السمة الحاسمة في حياة البشرية تكمن في " طابعها الحوارى بصورة أساسية. فنحن نتشكل كما يقول (تايلور) عبر الاتصال بالآخرين و الحوار معهم، ولهذا نكون بأمس الحاجة الى اعترافهم وذلك بقدر حاجتهم هم الى اعترافنا. الاعتراف اذن حاجة تتطلب الآخر بالضرورة، الآخر الذي يعترف بنا و نعترف به. وبهذا المعنى يصبح الاعتراف أكبر من مجرد رغبة بشرية عابرة، و أكبر من مجرد كياسة و تأدب و مجاملة يتبادلها أحدنا مع الآخرين، بل هو مطلب ملح و " حاجة إنسانية حيوية ". وتكمن إلحاحية هذا المطلب و حيويته في علاقة الدعم المتبادل بين الاعتراف و الهوية. فنحن كما يقول (تايلور) " نتشكل بالاعتراف "، و إذا كان للاعتراف تأثير ايجابي كبير في بناء الذات و الهوية الفردية و الجماعية، فإن عدم الاعتراف أو سوء الاعتراف (أو الاعتراف الخاطئ) قد يتسببان في ألم و أذى معنوي بحق الافراد و الجماعات [٢].

و وجهة النظر هذه تربط الاعتراف بالهوية، وذلك من منظور اتجاه الجماعاتية. يذهب هذا الاتجاه الى " ان هناك وسطاً بين الدولة و الفرد يتمثل في الجماعة التي تشكل الوسط الذي ينبثق منه التضامن الفعلي بين الأفراد، و يسمح بنمو حقيقي للانتماء في مستويات الحياة المختلفة سواء تعلق الأمر بالعائلة أو الحي أو القرية أو العمل أو الدين أو الأمة... أن قيم هذه الجماعة مرتبطة بتاريخها و تقاليدها، و أن وظيفة و دور الجماعة يتمثل في عملية نسج علاقات التضامن ما بين أفرادها، و أن هذه العملية قائمة على هوية ملموسة و تقاليد حياتية مشتركة، وذلك خلافاً لما تذهب اليه الأخلاق الكونية القائمة على الفكرة المجردة للحرية و المساواة [٣]، النابعة من الليبرالية الفردية. هكذا يرى (تايلور) ان قضايا الهوية ستبرز بقدر بروز القضايا الاجتماعية و الاقتصادية نفسها إن لم تكن بقدر أكبر، وهما بعدان ضروريان للديمقراطية " [٤].

---

[1] نقلا عن باتريك سافيدان، الدولة و التعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١١، ص ٢٧.

[2] د. نادر كاظم، خارج الجماعة – عن الفرد والدولة و التعددية الثقافية، المصدر السابق، ص ١٠١.

[3] د. الزواوي بغورة، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، المصدر السابق، ص ص ٧٠ – ٧١.

[4] سارج لولوش، الفرد و الحداثة حوار مع شارل تايلور، ضمن كتاب : جان فرانسوا دورتي، فلسفات عصرنا : تياراتها، مذاهبها، أعلامها، و قضاياها، ترجمة ابراهيم الصحراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٩١.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

من هذا المنطلق ووفقا لدراسته لتاريخ الهوية الحديثة، يرى تايلور إن الهوية الحديثة " تتكون من عمليتين أساسيتين : عملية اكتشاف الذات / الأنا أو قدرة الفرد على ادراك ذاته الخاصة، و عملية الاعتراف بالذات / الأنا من قبل الآخر، بحيث تؤمن هاتان العمليتان وضعية ومنزلة للفرد ضمن بيئته الاجتماعية و الثقافية المعطاة. ولايمكن للهوية أن تحقق حريتها إلا بالأخذ بعين الاعتبار بهاتين العمليتين ؛ أي ادراك الذات / الأنا و الاعتراف بها. و نظرا الى ما يتسم به المجتمع الحديث من تعدد فإن الاعتراف بالاختلاف يُعد أمرا ضروريا بالنسبة لمختلف الهويات التي تعمل سياسات الاعتراف الاستجابة لها، وفقا لمعطيات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية...سياسة الاعتراف ليست وصفة جاهزة أو نموذجا أحادياً،وإنما هي مقاربة قانونية و سياسية وأخلاقية، أساسها تعميق مبادئ حقوق الانسان و غايتها تحقيق العدل في المجال الرمزي للانسان " [١].

بهذا المعنى تتبلور الهوية في جزء منها من خلال الاعتراف بها أو تغييبها. وفي حالة تغييبها تعاني الجماعة الثقافية من الشعور بالاضطهاد و القمع بسبب غياب الاعتراف بها و التقدير لها. و يعتقد (تايلور) أن سياسات الاعتراف تسعى للاعتراف بتلك الجماعات التي عانت ضروب الاضطهاد التاريخي و التغييب و الإنكار، الناتجة من صيرورات تاريخية و سياسية رافقت إقامة الدولة القومية الحديثة [٢].

ما يميز(تايلور) عن غيره من الفلاسفة المعاصرين هو دعوته الى الاعتراف بوصفه حلاً أخلاقياً و سياسيًا لمشكلات الهوية، لأن الاعتراف يمثل حاجة فردية أولية أصيلة، و يشكل قاعدة لتسيير التعدد الثقافي و الاختلاف الثقافي في المجتمع. بهذا المعنى يقوم الاعتراف على مسلمة أساسية وهي أن لاوجود لهوية و أصالة شخصية من غير الحوار ومن دون مساهمة الآخرين و من دون تبادل معهم [٣].

---

[1] نقلا عن د. الزواوي بغوره، في نظرية العدالة : من إعادة التوزيع الى إعادة الاعتراف، مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، العدد، ٤، صيف، ٢٠١٤، ص ص ١٣ – ١٤.

[2] مهند مصطفى، سياسة الاعتراف والحرية :سجال و إطار نظري تحت طائلة الراهن العربي، مجلة التبين، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، قطر،العدد ١٧، ٢٠١٦،ص ٧٩.

[3] د. الزواوي بغورة، ما بعد الحداثة و التنوير : موقف الأنطولوجيا التاريخية دراسة نقدية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٧٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

ان أساس مفهوم الاعتراف عند (تايلور) مبني على" مبدأ الكرامة البشرية، وهو واحد من مبادئ التنوير في الغرب. فبدل مفاهيم النبالة و الشرف و الألقاب المفخمة (لورد، ليدي، دوق...) التي كانت حكراً على الفئات النبيلة في المجتمع، و تسهم في تقسيم هذا المجتمع الى طبقات عليا و دنيا، هناك مفهوم الكرامة البشرية الذي يقوم على فكرة أن لدى الكل الحق في التمتع بالاحترام المتساوي... ونتج عن مبدأ الكرامة البشرية الاعتراف بمبدأ كرامة المواطن، وهذا المبدأ لا يعني أن الجميع مشتركون في الكرامة فحسب،بل انه يشير الى شكل من الاعتراف المتساوي،وهذا النوع من الاعتراف أصبح جوهرياً في المجتمعات الديمقراطية" [١].

ان كان هذا تجليات الاعتراف في المجتمعات الديمقراطية، فكيف يمكن أن تكون حالته في المجتمعات المغلقة ؟ يجدرالاشارة اليه ان المجتمعات المغلقة" لا سبيل أمامها لنيل حقوقها الأساسية كحق الحياة و الكرامة و حرية التعبير إلا من خلال انخراط الاعتراف في صراع دموي مع السلطة الدكتاتورية والسبب أن الجدلية الحاكمة لعلاقة السلطة بالمواطنين في هذه المجتمعات، هي جدلية دموية... ينخرط الطرفان في صراع دموي من أجل الاعتراف، الأول يطالب بالاعتراف بحقه في السلطة الشمولية المطلقة، فيما يسعى الثاني من أجل الاعتراف بمواطنته وحقوقه الأساسية... إلا أن المجتمعات الديمقراطية ليست مضطرة لخوض هذا النوع من الصراع من أجل الاعتراف... بسبب توافقها على صيغة ديمقراطية سلمية من الاعتراف المتكافئ المتبادل، حيث تعترف الدولة بحقوق المواطنة الأساسية، وفي المقابل يعترف المواطنون بمشروعية حكم الدولة " [٢].

ان دعوة (تايلور) لتبني سياسة الاعتراف بالأقليات و الجماعات الثقافية المختلفة دعوة للحفاظ على خصوصيات الهوية و الحفاظ على التنوع و الاختلاف في المجتمع. ان هذه الدعوة تؤدي الى بروز النزاع بين سياسة الكرامة الكونية و سياسة الاختلاف و(تايلور) لا ينكر ذلك، لأن المبدأ الأول يفرض علينا أن ننظر الى الجميع بدون اختلاف، و المبدأ الثاني يطالبنا بضرورة الاعتراف بالاختلاف و إعطاء الأفضلية للخاص [٣]. وقد سعى (تايلور) من خلال هذه النظرة للاعتراف الى بناء موقف يتميز بنوع من التوازن بين النزعة الجماعاتية و النزعة الليبرالية، وذلك

---

[1] د. نادر كاظم، خارج الجماعة – عن الفرد و الدولة و التعددية الثقافية، المصدر السابق، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

[2] المصدر نفسه، ص ١٠٠.

[3] د. الزواوي بغوره، مفهوم الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، المصدر السابق، ص ١٠٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

من خلال محاولته الحفاظ على الميراث الايجابي للحداثة الليبرالية ودعوته الى منظور جديد للعلاقة بين السياسة باعتبارها خيراً عاماً، و الأخلاق باعتبارها حياة خيرة [1].

المبحث الثاني : سيكولوجية الاعتراف و ازدواجيته و أشكاله

يتوزع هذا المبحث على ثلاثة مطالب وهي ؛ المطلب الأول الذي يتناول الاعتراف بين الذاكرة و النسيان. و المطلب الثاني يتناول جدلية الاعتراف و ازدواجيته، و المطلب الثالث يتناول أشكال الاعتراف.

المطلب الأول : البعدالسيكولوجي لمفهوم الاعتراف:

النظر الى الاعتراف لدى (تايلور) كونه سياسة تقوم على أساس احترام الكرامة الانسانية و رد الاعتبار للهوية و الخصوصية من خلال الاعتراف بالآخر في سياق الاعتراف المتبادل بين الذات و الآخر يبرز أيضا لدى (بول ريكور) الذي أعطى دور للآخر في عملية بناء الاعتراف المتبادل من خلال صياغته لمفهوم الاعتراف صياغة سيكولوجية – سوسيولوجية ذات طابع تاريخي. فابتداءا يرى (ريكور) ان الاعتراف بالذات يتحقق ضمن تقاطع الذاكرة و الوعد، و عبر جدلية النسيان و الغفران، و لكن اذا كانت الذاكرة تراجعية و عائدة الى الماضي و التراث و التقاليد، فإن الوعد تقدمي و مُلزِم بالنسبة الى المستقبل، و يحمل نظرة استشرافية. لكن اذا كان النسيان أمرا صعباً و تجربة مؤلمة و عدوة للذاكرة، فإن الغفران نوع من التسامح الروحي و الارتقاء الاخلاقي و تجسيد للعفو و انفتاح على الغير [2]. وهكذا " انتقل ريكور من الاعتراف بالذات الى الاعتراف بالموضوع، ومن التطرق الى الفرد الى التفكير في المجموعة و من اسناد الفعل الى الأنا القادر، الى البحث عن شروط اقتدارات النحن... ان الفعل الانساني لا يستجيب بالضرورة لاعتبارات ضيقة تتعلق بالوجود الخاص بالفاعل،بل يؤدي الى منافع اجتماعية تتجاوز الفرد وتتخطى الفعل الأناني نحو الغير " [3].

هناك ارتباط ضروري بين الهوية و الاعتراف، سواءا تعلق الأمر بالاعتراف بما هو تعيين و تحديد شيء ما على وجه عموم، أو تعلق الأمر بالاعتراف بما هو شهادة. و ترتبط الهوية و خاصة

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٠٦.

[2] نقلا عن زهير الخويلدي، التعارف العادل : بين تقدير الذات و شكر الغير، مؤسسة مؤمنون بل حدود للدراسات و الأبحاث، قسم العلوم الانسانية و الفلسفة، ٢٠١٥، ص ٥.

[3] نقلا عن المصدر نفسه، ص ٧ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الهوية السردية بالذاكرة. بمعنى أن كل مجتمع و دولة بما أن الأمر يتعلق بالذاكرة الجماعية، سيكتشف بأن هنالك مجتمعاً متخيلاً، والمثال على ذلك كراهية الآخر أو الأجنبي، والتعصب القومي أو العنصرية، بحيث يمكن مقاومة هذه الأشكال من خلال مصادرها السردية، أي إعادة بناء هذه الهوية السردية، وذلك عبر تخيل المجتمع أو الجماعة أو الدولة نفسها بطريقة مغايرة أو أن تنظر الى نفسها من خلال عيون الآخرين. ولكن من الممكن لأية أمة من الأمم أن تصبح ضحية التزمت و التعصب عندما تفقد مصدر خيالها [1].

يطرح (ريكور) مجموعة مفردات ذات طابع سيكولوجي – سياسي من قبيل (العفو، الصفح، الغفران...الخ) وعلاقة هذه المفردات بمفاهيم الذاكرة و النسيان. مفهوم سياسة الذاكرة العادلة وهي التي تحيل الى مختلف المبادرات المتصلة بالوفاق و المصالحة في الحاضر و المستقبل. يجب حفظ الذاكرة من الاستغلال و التلاعب الايديولوجي من خلال الاستعمال العادل للذاكرة الذي يفترض أن تكون الهوية متنورة و واعية بتجاوزات الذاكرة من خلال عمل الذاكرة. ويربط (ريكور) بين الذاكرة و العدل. إذ أكد على مفهوم العدل من حيث علاقته بالآخر، و استعماله للدَين و الميراث، و إعطاء الأولوية للضحايا، و القيام بعملية سردها و روايتها، فإن العدل يتحقق بأمرين وهما : إنصاف الضحايا بسرد ذكرياتهم، و اعتماد مبدأ المساواة في ذلك [2].

ويمزج (ريكور) مفهوم الاعتراف بمفهوم التسامح من خلال ابراز اهمية النسيان فهو يرى أن مقابل ذاكرة هناك نسيان، وان الحل لمشكلة النسيان العميق يكمن في الاعتراف. والنسيان يأخذ أشكال العفو و العفو الشامل بحيث يتم تجاوز النسيان، و يمكن أن يتحول الى موضوع للمحاكمة االقضائية. يُعد العفو العام أبرز مظاهر النسيان هناك كما هو معلوم العفو الرئاسي الذي هو امتياز للملك أو الرئيس ولا يعمل به إلا من حين لآخر بحسب تقدير رئيس الدولة. و هنالك العفو العام الذي تكون مهمته إنهاء فوضى سياسية خطيرة تؤثر على السلم الأهلي، فالهدف منه هو وضع حد للعنف القائم الذي يسمى في بعض الأدبيات السياسية و القانونية بالعدالة الانتقالية، والعفو هو نسيان رسمي أو مؤسساتي الذي يهدف الى المصالحة [3].

المطلب الثاني : جدلية مفهوم الاعتراف وازدواجيته :

[1] د. الزواوي بغوره، مفهوم الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، المصدر السابق،ص ص ٤٦ – ٤٧.
[2] نقلا عن المصدر نفسه، ص ص ٤٨ – ٥٥.
[3] المصدر نفسه، ص ص ٥٥ – ٥٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

تختلف دلالة الاعتراف باختلاف الأبعاد التي يتضمنها الاعتراف من جهة، و الزوايا التي يتطرق اليها المنظرين و المشتغلين بنظرية الاعتراف من جهة أخرى. بهذا المعنى يبدو ان مفهوم الاعتراف مفهوم واسع و متعدد الجوانب وربما متناقضة الدلالات. الاعتراف بهذا المعنى " يغطي نشاطات لا تحصى، وهي من أكثر الوجوه تنوعاً... وله مراجع متعددة خارج المفهوم نفسه. الاعتراف يمكنه أن يكون ماديا أو غير مادي، و فيه من الغنى أو الشرف، متطلبا أو غير متطلب لممارسة السلطة على الأشخاص الآخرين. و يمكن للتطلع نحو الاعتراف أن يكون واعيا أو غير واع، و يستخدم آليات عقلانية أو غير عقلانية... " [1].

من هذا المنطلق يميز(تودروف) بين اعتراف المطابقة و اعتراف المفارقة. و وهما يتعارضان: إما بالتشابه مع الآخر أو الاختلاف عن الآخر... و يدخل هذان الشكلان من الاعتراف في صراع أو إنهما يشكلان مراتب متحركة، في تاريخ المجتمعات كما في تاريخ الأفراد : تعطي المفارقة و التمييز الأفضلية للتنافس، في حين أن التطابق يكون الى جانب التوافق... ويشتمل الاعتراف على مرحلتين. الأولى اعتراف الآخرين بوجودنا، و الثانية تأكيد قيمتنا [2].

يتجلى الطابع الجدلي للاعتراف عند المقارنة بين الاعتراف في المجتمع التقليدي و الاعتراف في المجتمعات المتقدمة. وعليه فلا يبرز الاعترافبالصيغ نفسها لذلك يبدو " ان مسألة الاعتراف الاجتماعي لا تعرض نفسها بالطريقة ذاتها في مجتمع تراتبي / تقليدي و في مجتمع متساو، مثل الديمقراطيات الحديثة، ففي الأول يتطلع الفرد الى أكثر من جهة، كي يحتل مكاناً مخصصا له مسبقاً...ان اعتراف التطابق يهيمن هنا مسبقاً و يختفي هذا المكان المقدر له في المجتمع الديمقراطي حيث الاختيار غير محدود نظريا. و لم يعد التطابق مع النظام هو علامة الاعتراف الاجتماعي ولكن النجاح هو الذي يصبح كذلك... ويعد هذا السباق نحو النجاح جزءا من اعتراف المفارقة أو التمييز... في المجتمع التقليدي يتخذ الاعتراف شكل التطلع الى المجد أو الشرف... و يتحول هذا التطلع الأخير في المجتمع الحديث الى البحث عن الحظوة... و يوفر مجتمع المساواة...الكرامة للجميع بالتساوي...وبالنتيجة فإن المجتمع التقليدي يفضل الاعتراف الاجتماعي، في حين أن المجتمع الحديث يوفر لكل مواطنيه اعترافاً سياسياًو قانونياً(للجميع

[1] تزفيتان تودروف، الحياة المشتركة بحث انثروبولوجي عام، ترجمة، منذر عياشي، دار الكلمة، أبو ظبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٢٤.
[2] المصدر نفسه، ص ص ١٢٣ – ١٣٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الحقوق نفسها...)ويُبرز في الوقت نفسه قيمة الحياة الخاصة،والعاطفية،والعائلية...أن حاجة الاعتراف تبقى بالغة القوة"[1].

وعليه يرتبط الاعتراف بكينونة الافراد و وجودهم،كل واحد منهم يصوغ طلبه لنيل الاعتراف من الآخر و يصطدم هذا الطلب مع مطالب الاعتراف المشابه.و يصطدم الطلب مع اللامبالات أو مع الرفض. عندئذ يظهر السعي نحو الحصول على الاعتراف البديل من خلال اللجوء الى العنف. وهناك نوع آخر من الاعتراف الذي هو الاعتراف التعويضي من خلال التطابق مع مصالح الجماعة،والاعتراف الوهمي الذي يتخيل بموجبه الفرد انه ينال الاعتراف بصورة مستمر بينما ليس كذلك في الواقع. وقد يتخلى الفرد عن الاعتراف[2]. يجدر الاشارة الى أن هذا الوصف و التحليل لمفهوم الاعتراف كما ورد عند (تودروف) يقترب من وصف و تحليل مفهوم الهوية الذي يحتوي على أشكال و دلالات متعددة ومزدوجة و يشمل كل مجالات الحياة. الاعتراف هنا يرتبط بهوية الذات، والاعتراف شأنه شأن الهوية يتضمن جدلية التماثل و الاختلاف بين الأنا و الآخر، و لذلك يتوقف شكل الاعتراف ومضمونه، وكذلك اثباته و نفيه على تقدير و تصور الآخرين.

المطلب الثالث : أشكال الاعتراف :

عبرت نظرية الاعتراف عن أشكال الاعتراف من خلال منظرها المنتمي للجيل الثالث من مدرسة فرانكفورت النقدية ألا وهو (اكسيل هونيث) عبر كتابه " الصراع من أجل الاعتراف "، وذلك بالاستفادة من حصيلة دراسات (هربت ميد) في مجال علم النفس الاجتماعي وبالعودة الى كتابات (هيجل) الشاب حول الفلسفة الأخلاقية. بعبارة اخرى ان نظرية الصراع من أجل الاعتراف كما طرحها اكسل هونيث بمثابة عنوان الصراعات المعاصرة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة مع صعود النزاعات العرقية / الاثنية و الدينية و الثقافية التي شهدتها المجتمعات الديمقراطية المعاصرة. يرى (هونيث) ان الاعتراف المتبادل كفيل بوضع حد للصراعات الاجتماعية القائمة على السيطرة و الهيمنة و الظلم الاجتماعي، ومن ثم يستطيع

[1] المصدر نفسه، ص ص ١٣٦ – ١٣٩.
[2] المصدر نفسه، ص ص ١٣٩ – ١٥٦.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الافراد تحقيق ذواتهم وهويتهم ضمن علاقات تذاوتية مرهون بتحقيق ثلاثة نماذج معيارية متميزة للاعتراف وهي الحب و الحق و التضامن [١].

ويُعد(هونيث) ان نظرية الصراع من أجل الاعتراف جاءت لنقد النظام الرأسمالي، وهي من المقاربات النقدية الجديدة التي تنطلق من فكرة الاهتمام بمبررات النقد العملي و أسبابه والتي توجد في الشعور بالظلم والإهانة وعدم الاعتراف. فلا يوجد خلف الاحتجاج أو النقد العملي أسباب نفعية أو مادية إنما هنالك مصطلح الاعتراف و انعدام الاحترام [٢].

وفي هذا السياق يشير (هونيث) الى أن العلوم الاجتماعية لم تنظر الى النزاعات الاجتماعية من منظور الاعتراف و مضمونه الأخلاقي، بقدر ما نظرت الى تلك الصراعات من الوجهة التطورية أو النفعية أو المادية، تاركة جانباً الجوانب النفسية و الأخلاقية لهذه النزاعات [٣]. لذلك يرفض أن يكون منطق المصلحة وحده كافياً لفهم الصراعات الاجتماعية وإنما يجب تعزيز هذه الصراعات بنموذج أخلاقي قائم على الاعتراف. مما يعني ان الأفراد و الجماعات تتنازع و تتصارع ليس فقط على أساس المصلحة و المنفعة، وإنما على أسس أخلاقية أخرى، ومنها بوجه خاص ما يتصل بالتجارب الأخلاقية الخاصة بالمهانة و الاحتقار و الإذلال. و أن ممارسات الإكراه و الإذلال يمكن أن تصل الى مرحلة الإقصاء و الإبعاد و الحرمان من الحقوق، و ما يمكن أن تتحول الى بواعث و أسباب لصراع الأفراد و الجماعات من أجل حقوقهم، ومن أجل تشكيل هوية ايجابية حول أنفسهم. ومن أجل أن يحصلوا على الاحترام و التقدير اللائقين المناسبين من قبل الآخرين [٤]. و من هذا المنطلق يميز (هونيث) بين ثلاثة أشكال من الاعتراف وهي الأنواع التي أشرنا اليها بالملاحظة (الحب، الحق، التضامن) :

١ – الاعتراف القائم على الحب : تنطوي علاقات الحب على كل العلاقات الأولية و التي على غرار نموذج العلاقات الايروسية، و علاقات الصداقة و العلاقات العائلية تفترض وجود روابط عاطفية قوية بين عدد محدود من الأشخاص[٥].و ان علاقة الاعتراف الناشئة من الحب تفتح

---

[1] د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر الى أكسل هونيث، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٠٨.

[2] نور الدين علوش، حوارات في الفسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافي _ ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ١٦.

[3] نقلا عن د. الزواوي بغوره، مفهوم الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، المصدر السابق، ص ١٧٢.

[4] المصدر نفسه، ص ١٧٣.

[5] اكسل هونيث، الصراع من أجل الاعتراف، المصدر السابق، ص ص ١٧٤ – ١٧٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الطريق لنمط علاقة مع الذات يتيح لكل ذات أن تكتسب ثقة إضافية بنفسها، فهي علاقة تسبق سواء أكانت على الصعيد المنطقي أو الوراثي كل شكل من أشكال الاعتراف المتبادل. تمهد تجربة الحب التذاوتية الطريق أمام الفرد لتقبل الأمان العاطفي، ما يسمح له لا إختبارها فحسب وإنما إظهار حاجته و مشاعره بهدوء، مؤمناً بذلك الشرط النفسي لتطور كل مظاهر احترام الذات [١]. والاستقلال الذاتي.

٢ – الاعتراف القانوني : ان النتائج المترتبة على الاعتراف القانوني هي اكتساب الحقوق القانونية من قبل الأفراد بوصفهم ذواتاً. وهذه الحقوق تقسم على حقوق مدنية، و حقوق سياسية و حقوق اجتماعية. تتضمن الفئة الأولى منها الحقوق السلبية التي تحمي الشخص في حريته و ملكيته تجاه تعديات الدولة غير المشروعة ؛ أما الفئة الثانية فتشير الى الحقوق الوضعية التي تضمن المشاركة في سيرورة تكون الإرادة العامة، و الفئة الثالثة هي التي تعني الحقوق الايجابية والتي تؤمّن لكل فرد نصيباً عادلاً في توزيع الملكيات الأساسية [٢]. وان اعتراف الأشخاص القانونيين ببعضهم البعض و بشكل متبادل يعني أشياء تتجاوز ما كان سائدا اذ تولد الحق الحديث : والفرد يجد نفسه معترافاً به قانونياً، لن يكون محترماً فقط من حيث قدرته المجردة على الطاعة للمعايير الأخلاقية، وإنما محترماً أيضا لما يتمتع به من صفة عينية تؤمن له مستوى حياة دونه لن يكون قادراً على ممارسة هذه القدرة الأولية [٣].

وهكذا يرى (هونيث) " ان التمتع بالحقوق الفردية الناتجة عن الاعتراف القانوني يجعل الفرد قادراً على التعبير عن متطلبات مقبولة اجتماعياً، فذلك يفتح أمامه إمكانية ممارسة نشاط مشروع، يستطيع بفضله أن يبرهن لنفسه أنه يتمتع باحترام كل مواطنيه... هكذا تتدخل الحقوق في عملية تكوين احترام الذات ؛ إذ مع القدرة الاختيارية في اللجوء الى الحقوق يحوز الفرد وسيلة رمزية بإمكان فعاليتها الاجتماعية أن تبرهن له بإستمرار أنه شخص مسؤول اجتماعياً و يتمتع باعتراف عام... فتجربة الاعتراف القانوني هي تجربة تتيح للذات أن تعبر عن نفسها شخصاً يتقاسم مع كل الآخرين من أعضاء الجماعة الصفات الذي تجعل منه شخصاً قادرا على المشاركة في تكوين إرادة استدلالية " [٤].

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٩٦.
[2] المصدر نفسه، ص ٢١٠.
[3] المصدر نفسه، ص ٢١٥.
[4] المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

٣ – الاعتراف التضامني : ان الذوات البشرية لا تحتاج لاقامة تجربة ذات طابع عاطفي أو تجربة الاعتراف القانوني وحسب، بل يجب أن تتمتع أيضاً بالتقدير الاجتماعي ما يتيح لها أيضاً أن تقيم علاقة ترابط ايجابي مع قدراتها و صفاتها العينية [١]. ان التضامن أصبح في المجتمعات الحديثة متوقفاً داخل نسيج شبكة العلاقات الاجتماعية على وجود علاقات التقدير المتماثل بين الذوات التي حققت استقلالها الذاتي، غير انه من الملاحظ أن شعور المرء بالتقدير يتوقف على الآخرين أو تقدير الغير، وعندما يحصل على هذا التقدير يستطيع تحسين صورته الى ذاته بصورة ايجابية، لأنه يتأثر بصورة كبيرة بموقف الآخرين. لكن الأفراد يحصلون على التقدير الاجتماعي و الأخلاقي بقدر ما يقدمونه وما ينجزونه من اعمال لها قيمة في نظر الآخرين أو بالأدوار التي يقومون بها في المجتمع [٢].

هكذا يتبين ان هذه الاشكال الثلاثة للاعتراف كما بينها (هونيث) يسفر عنها ثلاثة خصائص أو صفات ايجابية للذات وهي ؛ الثقة في النفس، من خلال الحب والعلاقات العاطفية التي تطبع العلاقات التفاعلية، و احترام الذات، من خلال نيل الأفراد حقوقهم المختلفة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها، والتي يعمل القانون على توفيرها و حمايتها من الانتهاك و الظلم والنكران، ويجعل الأفراد يكونون علاقة ايجابية مع ذواتهم تتضمن احترام الذات، و تقدير الذات، من خلال التضمن و التآزر المتضمن للاعتراف المتبادل بين الأنا و الآخر، يحصل الأفراد على التقدير الاجتماعي و القيمة [٣].

ان عدم الاعتراف بالذات فرداً أو جماعة من قبل الآخر لهذه الأشكال الثلاثة من الاعتراف ينتج عنه ثلاثة أشكال من الازدراء أو الاحتقار الاجتماعي مما يولد الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الذات و يدفعها للانخراط في الصراعات الاجتماعية و السياسية تهدف الى تغيير الأوضاع المعاشة و المتمثلة في حالات الظلم المختلفة التي يتعرض لها الأفراد. أما الاشكال الثلاثة للازدراء تتمثل في :

١ – الاحتقار الجسدي / الفيزيقي : وهو يشمل مختلف أنواع الاهانة و الاحتقار و العنف الذي يتعرض لها الذات على المستوى الجسدي الفيزيقي و يحرمه من التصرف الحر فيشعر

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٢١.

[2] د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، المصدر السابق، ص ١١٠.

[3] محمد بو عبدالله، سوسيولوجيا الاعتراف لمواجهة مشاكل العنف و الجور الاجتماعي، مجلة اضافات، العدد ٤٠، خريف، ٢٠١٧، ص ١٤٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

بالذل و الخضوع لارادة الغير كالتعذيب و الاغتصاب. وهذا يؤدي الى فقدان الثقة في النفس وفي الآخرين.

٢ – الحرمان من بعض الحقوق : فعندما لا تحصل الذات على هذه الحقوق تـشعر ضـمنياً ان المجتمع لا يعترف بها بنفس درجة المسؤلية التي يعترف بأعضاء المجتمع الآخرين .

٣ - الحكم على القيمة الاجتماعية لبعض الأفراد بـصورة سـلبية : والتـي لا تليـق بمقـامهم الاجتماعي و الاخلاقي. وهذا الشكل من الازدراء يتم على المستوى القيمي و المعياري وله علاقـة مباشرة بكرامة الغير و تقديرهم الاجتماعـي داخـل الأفـق الثقـافي للمجتمـع. علـما ان الأفـراد في حاجة دائمة الى التقدير و الاعتبار الشخصي و الاحترام التفاعلي للحياة النفسية والاجتماعية حتى يشعر هؤلاء بالانتماء الفعلي للمجتمع، وهم أعضاء كاملي الحقوق فيه [١].

تعرضت أشكال الاعتراف عند اكسيل هونيث لانتقـادت شـتى أبرزهـا النقـد الـذي وجهتـه نانسي فريزر من خلال ربط مفهوم الاعتراف بالعدالة. فماهي العلاقة بين الاعتراف والعدالة ؟

المبحث الثالث : الاعتراف بين العدالة و التقيم :

يتضمن هذا المبحث مطلبين الأول ؛ يتناول الاعتراف بوصفه قضية عدالة، أما المطلب الثـاني فيتناول تقيم نظرية الاعتراف.

المطلب الأول : الاعتراف بوصفه قضية عدالة :

ساهمت (نانسي فريزر) في اغناء مفهوم الاعتراف من خلال ربط الاعتراف بقـضية العدالـة من جانبيه الثقافية و التوزيعية،مما يعني طورت مفهوم الاعـتراف مـن خـلال " طـرح سياسـات الاعتراف كجزء من العدالة الاجتماعيـة، الى جانـب العدالـة التوزيعيـة، أو اعـادة توزيـع المـوارد. وبذلك طورت العدالة الاجتماعية و علاقته بالاعتراف مـن خـلال الـربط بـين العدالـة الثقافيـة (الاعتراف) والعدالة الاقتصادية (اعادة توزيـع المـوارد الاقتـصادية). كـما انهـا أكـدت أن الهويـة الجماعية حلت محل المكانة الطبقية للفرد و المجموعة كأداة تجنيد سياسي " [٢].

تعتقد (فريزر) ان تيار الاعتراف لا يملـك رؤيـة سياسـية، و يفتقـر الى مـا هـو جـوهري في التحليل ألا وهو الحقيقة الاجتماعية و الاقتصادية، كما ان تيار الاعـتراف يـرى ان تحلـيلات تيـار العدالة التوزيعية تجاوزها الزمن، وأنها تتصف بالاختزالية، و تفتقـد القـدرة عـلى فهـم المـسائل

[1] د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، المصدر السابق، ص ص ١١٢ - ١١٣.
[2] مهند مصطفى، سياسة الاعتراف والحرية، المصدر السابق، ص ٨٦.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الرمزية و أهميتها في حياة الانسان. وفي تقدير(فريزر) فإن هذا الاختلاف غير مجد و غير منتج. و أن هنالك ما هو حقيقي في الاتجاهين، وبالتالي فهي حاولت أن تدمج النموذجين، وفي رأيه أنه لا أحد منهما يمكن أن يعين و يحدد مختلف أشكال الظلم في العالم، و أن الماركسيين على خطأ لاعتقادهم بأن كل شيء يمكن رده الى الاقتصاد، كما أن أنصار الثقافة على خطأ لاعتقادهم بأن كل شيء يمكن رده الى الحياة الرمزية [١].

وعليه المجتمع ليس عبارة عن نسق من الاعتراف وحده كما يعتقد(هونيث)، بل اضافة الى ذلك، هنالك النسق الاقتصادي أيضاً الذي يتحكم في المجتمع جنبا الى جنب نسق الاعتراف. لذلك فهناك نسقان يؤطران المجتمع، وهما النسق المرتبط بالتوزيع و النسق المرتبط بالاعتراف. فلا يوجد خيارات الصراع بين الاعتراف أو التوزيع. يمكن القول ان هناك بعدين الأول نسق الاعتراف المتجذر في التذاوت والثاني غير التذاوتي [٢]. لكن بالرغم من هذا الاختلاف فإن العدل هو النقطة المشتركة بين الاتجاهين الاقتصادي و الرمزي / الثقافي رغم تصورهما المتباين و تحليلهما المختلف. لذلك اتخذت (فريزر) لنفسها قاعدة نظرية مؤداها " لا اعتراف من غير توزيع " [٣].

فالجمع بين مفهوم الاعتراف و مفهوم العدالة التوزيعية جاء لارساء فضاء قوامه الاعتراف و العدل للفئات التي تعاني من المشاكل العرقية و الطبقية حتى يحصل التكافؤ و المساواة لهذه الفئات المستضعفة والتي باتت تعيش نوعاً من الاغتراب الجديد في حلقة احتقار اذ يأخذ الصراع من أجل الاعتراف مكانه في العالم و تتزايد عدم المساواة سواء من حيث الحصول على فرص العمل، في التربية، أو في الرعاية الصحية أو الترفيه، أو في التغيرات الحرارية أو التعرض للتلوث البيئي، مع عواقب على أمل العمر المتوقع و معدلات الاعتلال و الوفيات. عدم المساواة المادية تتزايد في أغلب البلدان في (الولايات المتحدة) مثلما هو في (هايتي)، وفي (السويد) كما في (الهند)، في (روسيا) كا في (البرازيل)، إنها تتزايد في جميع أنحاء العالم / ففي المقام الأول ما بين دول الشمال و دول الجنوب. من هنا تنزع (فريزر) عبر جمعها لمفهومي الاعتراف و إعادة

---

[1] نقلاً عن د. الزواوي بغورة، في نظرية العدالة : من إعادة التوزيع الى الاعتراف، مجلة يتفكرون، المصدر السابق، ص ١٦ .

[2] نورالدين علوش، الفلسفة الأمريكية المعاصرة، مؤسسة ، opus، كندا ، مؤسسة الرافدين، لبنان، بيروت ، ٢٠١٦، ص ١٤١.

[3] د. الزواوي بغورة، في نظرية العدالة ، المصدر و الصفحة نفسها.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

التوزيع معا إرساء عدالة توزيعية تكون كفيلة بالإلمام بحل الجوانب الانسانية والأخلاقية والرمزية للفرد المعاصر داخل المجتمعات المتعددة الجنسيات والهويات والقوميات الثقافية و العرقية عبر تحقيق أفق المساواة الاجتماعية الشاملة للأفراد [1].

لمعالجة هذه القضايا تقترح نانسي فريزر مقترحين للعلاج وذلك بهدف تصحيح النتائج غير المنصفة للتنظيم الاجتماعي. كما وان التقابل بين العلاجين شبيه بالتقابل بين الأعراض و الأسباب، وليس بين التغير التدريجي و التغير الجذري. وعند تطبيق هذا التمييز على شكل الظلم الثقافي، فإن العلاج التصحيحي يظهر في ما تسميه (فريزر) بالتعدد الثقافي الرسمي، الذي يهدف الى وضع حد لعدم الاحترام، وذلك بتقدير الهويات الجماعية التي تم بخسها، ولكنه يُبقى على مضمون هذه الهويات و على نظام الاختلاف القائم، في حين يرتبط العلاج التحويلي بعمليات التفكيك، و يميل نحو وضع حد نهائي لعدم الاحترام، من خلال تحويل البنية القيمية للثقافة القائمة، وكذلك بزعزعة الهويات والاختلافات القائمة وتغير معنى ذات كل واحد من الجماعة. وفي حالة تطبيق هذا التمييز على سبيل المثال على الجنسانية المحتقرة، كالجنسانية المثالية، فإنها تعني أن العلاج التصحيحي لأحادية الجنس و منهاهضة الجنسانية ترتبط بحركات المثليين التي تطالب بإعادة تقييم هوية المثليين، أما العلاج التحويلي فإنه يهدف الى تفكيك ثنائية المثلية والأحادية [2].

أما فيما يتعلق بالظلم الاقتصادي، فإن العلاج التصحيحي ينتمي الى دولة الرعاية الليبرالية، و يهدف الى معالجة نتائج اعادة التوزيع غير العادلة من دون أن يصيب البنية الأساسية للاقتصاد السياسي، وذلك بتقوية القدرة الشرائية لمحدودي الدخل من دون تغيير نظام الانتاج. أما العلاج التحويلي للظلم الاقتصادي فإنه تاريخيا مرتبط بالاشتراكية ويقوم على إعادة توزيع البنية الاقتصادية ذاتها، و إعادة تنظيم علاقات الإنتاج، وبالتالي فإنه لا يتعلق بالقدرة الشرائية فقط، وإنما يتصل بمسألة تقسيم العمل [3].

هكذا يتضح ان " الاعتراف ليس مجرد تشويه سيكولوجي ولا هو أذى قائم على أساس ثقافي، بل هو علاقة مؤسساتية تنطوي على الإخضاع الاجتماعي... ان (فريزر) لا تطالب بالتخلي

---

[1] د.سارة دبوسي، براديغم الاعتراف بين أكسل هونيث و نانسي فريزر، مجلة منيرفا، جامعة تلسمان، الجزائر، عدد مزدوج (٢ و ٣)، ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٣٨.

[2] نقلا عن د. الزواوي بغوره، مفهوم الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، المصدر السابق، ص ١٣٢.

[3] المصدر و الصفحة نفسها.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الكامل عن سياسات الاعتراف، بل بإعادة التفكير فيها بإدماجها ضمن سياسات إعادة التوزيع بحيث نكون أمام " سياسات اعتراف بديلة " تحقق العدل، و تحفظ التعددية الثقافية من أن تتحول الى " جماعية قمعية " [1].

المطلب الثاني : تقييم نظرية الاعتراف :

تبين في ما سبق ان مفهوم الاعتراف مفهوم واسعة الدلالة و متعددة الجوانب طبقا للزوايا التي تطرق اليها المنظرين و المشتغلين في هذا المفهوم من جهة، و تعدد القضايا التي تناولها مفهوم الاعتراف بحسب تعدد الجماعات التي صاغت مطالبها في اطار خطاب الاعتراف من جهة أخرى.تكمن أهمية الاعتراف كمفهوم أو كسياسات في أن " الاعتراف يحوز أهمية حيوية ؛ اولا من الناحية السيكولوجية باعتبار ان نفسية الفرد تبقى تعاني من خصائص جدية قياسا الى شروط إمكان التحقق الذاتي ؛ و ثانياً من الناحية الوجودية و الاجتماعية لأنه دون اعتراف تفتقر الجماعات و المجتمعات للبنية التحتية الاجتماعية التي بفضلها تتحقق الروابط الاجتماعية و يتعزز العيش المشترك... الاعتراف اذن أداة أساسية لبناء هوية الأفراد، ومنحهم معنى و آلية لتنمية قدراتهم، و تحسين عيشهم، و الارتقاء بوجودهم الى مستوى الكرامة. كما أن الاعتراف سلوك بناء و معيار للحكم على عطاء الآخرين و اسلوب للنهوض و التعبئة "[2].

لكن رغم الأهمية التي تترتب عليها سياسات الاعتراف، الا أن هناك من ينتقد هذه السياسات بسبب تبعاتها السلبية على الوحدة الوطنية والقومية. فالتبعات التي ستترتب على الاعتراف بالحقوق السياسية للجماعات العرقية و الدينية المتأصلة الجذور، كذلك الأمر بالنسبة للحركات الهامشية المطالبة بالاعتراف بها ككيانات قائمة الذات. ومن أبرز التبعات المتوقعة تفكك الوحدة السياسية للمجتمعات الليبرالية، وذلك لأن تشريع التنوع بهذا الشكل باسم الاختلاف و التسامح يعني الإصرار على الاختلاف من أجل الاختلاف بدل التطلع الى الوحدة و صهر الاختلافات المذكورة في كونية محلية متناغمة. فالاختلافات كما يقول (تودروف) لا تتطلب جهداً لإظهارها لأنها طبيعية و معطاة، في حين تحتاج الوحدة الى جهود و تنازلات و

[1] د. نادر كاظم، خارج الجماعة – عن الفرد و الدولة والتعددية الثقافية، المصدر السابق، ص ١٠٥.
[2] محمد نور الدين أفاية، الوعي بالاعتراف الهوية، المرأة، المعرفة ، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب،، ٢٠١٧، ص ص ١٩٦ – ١٩٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

تضحيات لكي تظهر و تتماسك و تستمر. ان تعزيز هذه المجموعات قانونيا ومنحها هامشا من الاستقلالية و المناورة قد يهيء الأرضية لصراعات عرقية و قومية، وقد يكون خطاب الاختلاف المدحي الملتبس بغطاء التعددية تكريساً لهوية ما، أي دفاعا عن ذهنية محافظة ولا سيما رفض الاختلاط بالآخر و المطالة بالطهرية العرقية و الدينية. وعلاوة على ذلك يرى البعض ان الاعتراف القانوني بهذه الكيانات يعني حماية طقوسها و قيمها حتى لو تعارضت مع حقوق الانسان ومع الأعراف الأخلاقية و الاجتماعية [١].

من هنا يتضح ان خطاب سياسات الاعتراف الذي تم صياغته في اطار مفهوم الاعتراف برز هو الآخر شأنه شأن خطاب التعددية الثقافية رداً على سياسات الدولة القومية التي سعت الى بناء الهوية القومية لمجموعة الأغلبية المهيمنة، و إقصاء ثقافة الأقلية و تهميشها سياسيًاو اقتصاديا [٢].

في الواقع ان الاعتراف يتجلى في الكثير من الصراعات التي تخوضها الجماعات. إلا أن الحاصل أن الجماعة التي تنخرط في الصراع، أو تلك التي كسبت الاعتراف عادة ما تكون معرضة لأن تتحول الى جماعة منعزلة و منغلقة على ذاتها و قمعية و تتعامل بحساسية شديدة تجاه انتماء أفرادها بحيث تفرض عليهم شكلاً صارماً من الالتزام بقيم الجماعة و معتقداتها و طقوسها و مصالحها. ويولد هذا شعوراً قوياً و مطلقاً بالانتماء الاحادي لجماعاتهم [٣].

بهذا المعنى يشكل الاعتراف هوية للذات، لكن ربما ينزع عنها الهوية أيضاً. بعبارة أخرى، كما هو واضح أن هوية الناس تتشكل أو تتشوه، جزئيا، بواسطة الاعتراف أو عدمه، إلا أن الصحيح كذلك أن سياسات الاعتراف قد تتسبب في نوع الظلم و الاظطهاد و التشويه الذي سيكون من نصيب هوية الأفراد و الفئات المنشقة داخل الجماعة التي كسبت معركة الاعتراف [٤].من هنا قد يتشكل الشعور المطلق بالانتماء الاحادي الى إحدى الجماعات المتنافرة و العدوانية بين الجماعات. هذه العدوانية لن تكون من نصيب الجماعات الأخرى فحسب، بل ان أبناء الجماعة أنفسهم قد يكون عرضة لهذا النوع من العدوان الذي يستهدفهم في حال اتهموا

---

[1] مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة و عللها، مقاربة شارلز تايلور نموذجا، دار جداول، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص ص ٢٣١ – ٢٣٢.

[2] مهند مصطفى، سياسة الاعتراف والحرية، المصدر السابق، ص ٨١.

[3] د. نادر كاظم، خارج الجماعة – عن الفرد و الدولة و التعددية الثقافية، المصدر السابق، ص ١٤٥.

[4] المصدر نفسه، ص ١٣٦.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

بالخيانة و الخروج على الالتزام الصارم الذي تفرضه الجماعة. وهنا ستنخرط الجماعة في تنازع مزدوج : خارجي مع الجماعات الأخرى، و داخلي مع أبناء الجماعة الذين يعترضون على انكار فرديتهم و طمس هوياتهم... حسب سياسات الاعتراف لدى (تايلور) على الجماعات أن تخوض الصراع لتنزع الاعتراف بها من قبل الدولة و الجماعات الأخرى. في حين على الأفراد أن يخوضوا الصراع من أجل انتزاع الاعتراف بهم كأفراد من قبل الدولة وجماعاتهم و الجماعات الأخرى [١].
لهذا السبب يعتقد (تايلور) شأنه شأن (ويل كمليكا) ان الاعتراف بالثقافة يجب أن يكون اذا شجع هذا الاعترافالحرية و الاستقلال [٢].

بصورة عامة يمكن تقسيم توجهات نظرية الاعتراف الى ثلاثة اتجاهات وهي كالآتي :

الاتجاه الأول : يمثله (تشارلز تايلور) / وهو الذي يتناول مفهوم الاعتراف من الناحية السياسية و توظيفه لتحقيق مطالب سياسية و الدفاع عن مشروعية هذه المطالب المتعلقة بحقوق الأقليات الثقافية والاثنية و الهويات أو ما يُعرف في أمريكا الشمالية بالجماعات الثقافية. وضرورة تبني السلطات و المؤسسات القائمة إجراءات منصفة لصالحها.

الاتجاه الثاني : تمثله (نانسي فريزر)/التي اهتمت بمفهوم الاعتراف ضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة التوزيع المتساوي و العادل للثروات و الخيرات التي تمنح للأفراد و الجماعات قصد القضاء على الاستغلال الاقتصادي و الظلم الاجتماعي و الصراع الطبقي، بالاضافة الى تحقيق الاعتراف المتساوي التي تطالب بها الحركات الاجتماعية و الثقافية، كالحركة النسوية و الحركة المضادة للعنصرية وغيرها.

الاتجاه الثالث : يمثله (اكسل هونيث) / وهو ممثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية. فهو لم يركز اهتمامه فيما يخص مفهوم للاعتراف على المسائل الثقافية و الهويات بقدر ما يركز على الجوانب الاجتماعية و الاخلاقية و النفسية، كالظلم الاجتماعي و الاحتقار و التهميش التي يعاني منها الأفراد و الجماعات في المجتمعات المعاصرة [٣].

بالرغم من وجود الاختلافات بين طروحات الاتجاهات الثلاثة هذه، إلّا أن هناك جوانب مشتركة فيها تتلخص في النقاط الآتية :

---

[1] د. نادر كاظم، خارج الجماعة – عن الفرد و الدولة و التعددية الثقافية، المصدر السابق، ص ١٤٦.
[2] كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية قضايا و نقاشات، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٢٥.
[3] د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، المصدر السابق، ص ص ١١٥ – ١١٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

١ – ربط مفهوم الاعتراف بقضية التنوع الثقافي وضرورة الاعتراف بالمجتمعات المتعددة الاعراق و الثقافات.

٢ – الاعتراف ليس فقط قضية نظرية بحتة، إنما يتعلق أيضا بالاجراءات العملية التي تترتب عليها نتائج و سياسات على الصعيد الواقعي .

٣ – ربط الاعتراف بالديمقراطية و مؤسساتها، و الدعوة الى تبني هذه المؤسسات قضية الاعتراف من جوانبها المخالفة بما فيها الجوانب القانونية و الحقوقية.

٤ – الحلول السلمية لاشكاليات الاعتراف تشكل عصب مفهوم الاعتراف من وجهة نظر الاتجاهات الثلاثة الآنف الذكر.

٥ – رفض فكرة فرض التماثل و التجانس بين الجماعات الثقافية المتنوعة و المختلفة.

٦ – الاهتمام بقضية الهوية لدى الذات فرداً أم جماعة.

بالرغم من الجذور المشتركة لنظرية التعدد الثقافي و نظرية الاعتراف من حيث النشأة و الأهداف، الا انه هناك اختلاف في وجهات نظر داعمي التعددية الثقافية و الاعتراف. ويتجلى هذا بوضوح على سبيل المثال، في الانتقادات التي وجهها(بيخو باريخ) أحد أبرز دعات التعددية الثقافية الى نظرية الاعتراف التي وردت عند (تايلور). فـ (باريخ) رغم اتفاقه مع (تايلور) حول أهمية مطلب الاعتراف بالنسبة للأقليات و الجماعات المهمشة، إلا أنه ينتقد هذه " الرؤية الليبرالية الساذجة " التي تنطوي عليها مقاربة (تايلور) لكيفية حصول الجماعات المهمشة على الاعتراف، وبحسب (باريخ) فإن (تيلور) يرى أن ذلك يتم من خلال إقناع الجماعة المهيمنة، بصورة عقلانية بتغيير رؤيتها تجاه هذه الجماعات من خلال المناقشة الفكرية و المطالب الأخلاقية. لكن هذه الرؤية كما يراها (باريخ) يسيء لفهم " دينامية عملية الاعتراف " أو عدم الاعتراف، والتي تقوم على أسس ثقافية و مادية في الوقت ذاته، لهذا تتطلب نقداً قاسيا لتصورات الجماعة المهيمنة، و في الوقت ذاته، تتطلب إعادة هيكلية راديكالية للتغلب على اختلال المساواة في السلطة السياسية و الاقتصادية. عندئذ لن يكون الاعتراف هدية تمنح بصورة ارادية، ولا هو عمل من أعمال الرحمة، بل هو حاجة تتطلب الكفاح الذي يتضمن نزاعاً سياسياً و ثقافياً وحتى العنف أحيانا [1].

[1] د. نادر كاظم، خارج الجماعة – عن الفرد و الدولة و التعددية الثقافية،المصدر السابق، ص ١٠٨.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

الخاتمة

نختتم هذا البحث بالإشارة الى أن نظرية الاعتراف برزت لحل اشكالية التنوع التي هي اشكالية سياسية (تتضمن هيمنة الأُحادية السلطوية من قبل جماعة ما على بقية الجماعات أو السعي نحو مقاومتها)، و قانونية (ايجاد صيغة قانونية - دستورية للحفاظ على هذه الهيمنة أو رفض هذه الصيغة أو تعديلها من قبل الجماعات الأخرى) ، و اشكالية اجتماعية (احترام هوية الذوات أو محوها)، و اقتصادية (تتعلق بتوزيع الموارد و قضايا العدالة)، و ثقافية (هيمنة ثقافة ما على بقية الثقافات أو مقاومتها)، و نفسية (الثقة و التقدير التي تنالها الذات من قبل الآخر أو انتهاك هذه الأشياء من قبل الآخر أياً كان الدولة أو الجماعات الأخرى). فهذه الاشكاليات تخص الذوات (أفراداً و جماعات) في علاقتهم ببعضهم البعض، و علاقتهم بالدولة في إطار تنظيم العلاقة بين الأقلية و الأغلبية وذلك من خلال معالجة قضايا الهوية التي ترتبط باحترام حقوق و حريات الذوات و الاعتراف بها من قبل الدولة. وقد عالجت نظرية الاعتراف هذه القضايا بصور و أشكال متعددة و متباينة طبقاً لطروحات المفكرين و المنظرين الذين تناولوا نظرية الاعتراف. وعليه فمن خلال بحثنا هذا توصلنا الى الاستنتاجات الآتية :

١ – تشدد نظرية الاعتراف على الحفاظ على التعدد و التنوع بدلا من الأحادية و التماثلية.

٢ – تستوجب نظرية الاعتراف قيم التسامح و الليبرالية و الديمقراطية.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

٣ – تسعى نظرية الاعتراف الى الحفاظ على هوية الذات (فرداً أو جماعة).

٤ – لا يقتصر مفهوم الاعتراف على الجانب الرمزي و الثقافي وحده، إنما يتسع ليشمل الجوانب الاخرى منها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية أيضا.

٥ – يترتب على الاعتراف من الجانب السياسي توزيع السلطة بين الجماعات الثقافية و الاثنية و الدينية واقتسامها في اطار نظام لامركزي تدعمه مؤسسات قانونية و ديمقراطية. أما الجانب الاقتصادي من الاعتراف فيتضمن قضايا العدالة و التوزيع بين الجماعات المختلفة و المتباينة. أما الجانب الاجتماعي منه فيؤكد على قضايا الاندماج الاجتماعي بين الذوات، في حين يشير الجانب الثقافي الى الاعتراف بثقافة الذوات (أفراداً و جماعات) والحفاظ على الهوية. بينما تؤكد الجانب النفسي من الاعتراف على تقدير الذات و الشعور بالثقة التي تنالها الذات من جراء الاعتراف بها.

٦ – الاعتراف بالذوات يمهد الطريق نحو تحقيق السلم و الاستقرار في المجتمع و الدولة، في حين قد يولد عدم الاعتراف حالة من التمرد و العصيات التي قد تصل الى مرحلة العنف المسلح و الحرب.

التوصيات

بما أن الاعتراف بالذوات (أفراداً و جماعات) من قبل الدولة يحقق السلم و الاستقرار على مستوى الدولة و المجتمع، ويضمن التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة، ومن أجل حل اشكالية التنوع في الدولة عبر الاعتراف فنفضل الاشارة الى بعض مقترحات كما يأتي :

١ – بما أن اهمال الاعتراف بالذوات (أفراداً و جماعات) من قبل الدولة يهدد السلم و الاستقرار فيستوجب تمسك الدولة بمضامين الاعتراف بغية تجنب مخاطر عدم الاعتراف.

٢ – لايكفي الاعتراف بالذوات لتحقيق السلم و الاستقرار فالأهم هو الالتزام به دستورياً و قانونياً.

٣ – الالتزام بالاعتراف يُفضل أن يكون من مختلف جوانبه و أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و النفسية وذلك لأن الاعتراف له أبعاد متعددة و متباينة تتداخل مع أبعاد التنوع و اشكاليته في الدولة المعاصرة. فلا يمكن حل اشكالية التنوع في الدولة المعاصرة بمعزل عن التمسك بالاعتراف.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

المصادر

اولا : الكتب /

١ - اكسل هونيث، الصراع من أجل الاعتراف : القواعد الأخلاقية للمآزم الاجتماعية، تعريب د. جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥.

٢ - اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة، د. خليل احمد خليل، منشورات عويدات، باريس – لبنان، ط ٢، ٢٠٠١.

٣ - باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١١.

٤ - بهاء الدين مكاوي محمد، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، مركز الراصد، الخرطوم، ٢٠٠٦.

٥ - تزفيتان تودروف، الحياة المشتركة بحث انثروبولوجي عام، ترجمة، منذر عياشي،، دار الكلمة، أبو ظبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٦ - الحسن أسويق، سياسة الذاكرة و سؤال الاعتراف، الهوية و الذاكرة و مسارات الاعتراف، أعمال الندوة الدولية، اشراف و تنسيق، عبدالسلام بوطيب، عز العرب قرشي، مكناس، المغرب، ١٤ / يناير، ٢٠١٧.

٧ - زهير الخويلدي، التعارف العادل : بين تقدير الذات و شكر الغير، مؤسسة مؤمنون بل حدود للدراسات و الأبحاث، قسم العلوم الانسانية و الفلسفة، ٢٠١٥.

٨ - د. الزواوي بغورة، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠١٢.

٩ - د. الزواوي بغورة، ما بعد الحداثة و التنوير : موقف الأنطولوجيا التاريخية دراسة نقدية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠ - سارج لولوش، الفرد و الحداثة حوار مع شارل تايلور، ضمن كتاب : جان فرانسوا دورتي، فلسفات عصرنا : تياراتها، مذاهبها، أعلامها، و قضاياها، ترجمة ابراهيم الصحراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩.

١١ - كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية قضايا و نقاشات، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

١٢ - د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر الى أكسل هونيث، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠١٠.

١٣ - محمد نور الدين أفاية، الوعي بالاعتراف الهوية، المرأة، المعرفة ، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب،، ٢٠١٧.

١٤ - مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة و عللها، مقاربة شارلز تايلور نموذجا، دار جداول، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

١٥ - د. نادر كاظم،خارج الجماعة - عن الفرد والدولة و التعددية الثقافية،دار السؤال،بيروت، لبنان، ٢٠١٦.

١٦ - نورالدين علوش، الفلسفة الأمريكية المعاصرة، مؤسسة ، opus، كندا ، مؤسسة الرافدين، لبنان، بيروت ، ٢٠١٦.

١٧ - نور الدين علوش، حوارات في الفسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافي _ ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

ثانيا : المجلات /

١٨ - ابراهيم مجيديلة، براديغم الاعتراف : المفهعوم و المسارات، مجلة يتفكرون،، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، الرباط، المغرب، العدد ٤، صيف ٢٠١٤.

١٩–جناة بلخن، المسار الفلسفي للاعتراف عند بول ريكور،مجلة يتفكرون، العدد ٤،صيف، ٢٠١٤.

٢٠–حنان دحماني، نظرية الاعتراف كبراديغم لتغيير المجتمع : اكسل هونيث أنموذجا، مجلة دراسات كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة ٢، الجزائر، العدد ٢، ٢٠١٥.

٢١ – د. الزواوي بغوره، في نظرية العدالة : من إعادة التوزيع الى إعادة الاعتراف، مجلة يتفكرون، العدد، ٤، صيف، ٢٠١٤.

٢٢ - د.سارة دبوسي، براديغم الاعتراف بين أكسل هونيث و نانسي فريزر، مجلة منيرفا، جامعة تلسمان، الجزائر، عدد مزدوج (٢ و ٣)، ديسمبر ٢٠١٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

٢٣ - د. عبدالقادر مالفي، هبرماس : مبدأ الاعتراف القاعدة الذهبية للسلم، مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية، العدد، ٨، جامعة وهران ٢، الجزائر، جانيوري، ٢٠١٨.

٢٥ - محمد أمين بن جيلالي، مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر تحليل البنية الثقافية و الاقتصادية للاعتراف، مجلة الباب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، العدد ١١، سنة ٢٠١٧.

٢٤ - محمد بو عبدالله، سوسيولوجيا الاعتراف لمواجهة مشاكل العنف و الجور الاجتماعي، مجلة اضافات، العدد ٤٠، خريف، ٢٠١٧.

٢٦ - مهند مصطفى، سياسة الاعتراف والحرية :سجال و إطار نظري تحت طائلة الراهن العربي، مجلة التبين، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، قطر،العدد ١٧، ٢٠١٦.

الملخص

تُعد نظرية الاعتراف احدى نظريات التعددية التي برزت لمعالجة اشكالية التنوع الثقافي و الاثني في الدولة المعاصرة وذلك من خلال الاعتراف بالتنوع و التعدد المجتمعي كرد فعل على نظريات الاحادية الثقافية التي تسعى الى الغاء أو تهميش التنوع الثقافي عبر تبني سياسة بوتقة الصهر.

تتجلى نظرية الاعتراف بصيغ و أشكال متعددة كل منها تشدد على جانب معين من الاعتراف. منها التأكيد على الحفاظ على الهوية الثقافية للذوات، تحقيق العدالة عبر اعادة توزيع الموارد الاقتصادية، نيل تقدير الذات عبر الاعتراف بها من قبل الآخر، التشديد على التسامح و الحوار، اقتسام السلطة بين الاجماعات.. الخ. تبرز المخاوف من الاعتراف من قبل دعاة المركزية و الوحدوية على اعتبار أن الاعتراف يمهد الطريق نحو زعزعة الاستقرار و تفكيد الدولة. وهذا

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

البحث يتناول كل هذه الجوانب في عدة محاور و مطالب باسلوب علمي دقيق ويحاول الجواب على بعض التساؤلات المثارة بشأن الإعتراف و نظرياته و آلياته و أبعاده.

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

پوختە

تیۆری دان پینان بەیەکێك لە تیوەرەکانی پلورالزمی دادەنرێت بو چارەسەرکردنی ئیشکالیەتی فرەچەشنی کەلتوری و ئیتنی لە دەولەتی هاوچیرخ دا.ئەویش لە رێگای داننان بە فەرەچەشنی و فرەلایەنی کۆمەلگەیی وە ك پەرچە کردارێك لە بەرامبەر تیۆرە کانی تاك لایەنیی کەلتوری کە هەولَ دەدات فرە چەشنی وەلاوە بنێت یان بیسریتەوە لە رێگای پیادە کردنی سیاسەتی تواندنەوە.

تیۆری دان پیانان بە چەندین فۆرم و شێوەوە دەر دەکەوێت کە هەر یەکەیان جەخت دەکاتەوە لەسەر لایەنێکی دیاریکراوی دانپیانان. وەك جەخت کردنەوە لە سەر پاراستنی ناسنامەی کەلتوری خود (تاك بیت یان کومەل)، بە دیهینانی دادوەری لە رێگای دووبارە دابەش کردنەوەی سەرچاوە ئابوورییە کان، بەدەست هێنانی رێز گرتنی خود لە رێگای دان پێنان پێی لە لایەن ئەوی تر، فوکەس خستنە سەر گیانی لێبو ردەیی و دیالۆگ , دابە شکردنی دەسەڵات لەنیوان گروپەکان..... هتد.

ترس لە داپینان لەلایەن لایەنگرانی سینترتلیزم و تاك رەوەکان لە و کاتەوە دێتە ئاراوە کاتیك کە ئەوان پێیان وابێت کە دان پێنان دەبیتە هوی رێگە خوشکردن لە بەردەم نانەوەی ناسەقامگیری و لە بەریەك هەلوەشانەوەی دەولەت.

Abstract

The theory of recognition is one of the theories of pluralism that has emerged to address the problematic of ethnic and culturaldiversity in contemporary state by recognizing diversity and pluralism in response to monotheistic theories that seek to abolish or marginalize cultural diversity by adopting melting-pot policy.

The theory of recognition of multiple forms and form , each of which emphasizes a certain aspect of recognition , is reflected. including ensuring the preservation of the cultural identity of the people , justice through redistribution of economic resources , gain the appreciation of self – esteem

https://doi.org/10.17656/jlps.10153

through recognition by the other , emphasis on tolerance and dialogue , sharing power between groups … etc, we highlight fears of recognition by centrists and unionists on the grounds that recognition paves the way for destabilization and the dismantling of the state.